

وزارة النقل

الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر

قرار رقم ٢ لسنة ٢٠١٨

بشأن تحديد مقابل الخدمات التي تؤدي (شالية - فرز)

بموانئ الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر

رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة :

وعلى القرار الجمهوري رقم ٢١٧ لسنة ١٩٧٨ بإنشاء الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر :

وعلى القرار الجمهوري رقم ٥٧ لسنة ٢٠٠٢ بتنظيم وزارة النقل :

وعلى قرار وزير النقل رقم ٣٩٤ لسنة ٢٠٠٣ بشأن مقابل الخدمات التخزينية

بموانئ مصرية :

وعلى قرار الهيئة رقم ٥٣ لسنة ٢٠٠٧ بشأن تحديد مقابل الخدمات التي تؤدي

(شالية - فرز) بموانئ الهيئة العامة لموانئ البحر الأحمر :

وعلى موافقة مجلس إدارة الهيئة بجلسته رقم (٢٠٦) بتاريخ ٢٠١٨/٣/٢١

بتتعديل فتات قرار الهيئة رقم ٥٣ لسنة ٢٠٠٧ والمعتمد محضرها من السيد الدكتور وزير النقل :

قرر :

مادة أولى - تُحدد فتات مقابل الخدمات التي تؤدي (شالية - فرز) في الموانى

التي تتولى الهيئة إدارتها ، وذلك على النحو التالي :

١ - ٣ جنيهات عن كل طن من البضائع العامة التي يتم تخزينها مقابل الشالية والفرز .

٢ - (أ) ١ جنيهات عن كل حاوية ٢٠ قدمًا .

(ب) ٢ جنيهًا عن كل حاوية ٤٤ قدمًا .

- (ج) يتم مضاعفة الفتة عن كل حاوية مخالفه (مسطحة - بدون سقف -

مخالفه للمواصفات الدولية) .

(د) تتحسب نصف القيمة في حالة الحاوية الفارغة .

٣ - (أ) ٥ جنيهات عن الدراجة العادية .

(ب) ٥ جنيهات عن الدراجة البخارية .

(ج) ١٥ جنيهاً سيارة الركوب عدا سيارة الركوب صحبة الراكب .

(د) ٢٠ جنيهاً سيارة النقل المتوسط (ميكروباص - ميني باص - بيك آب) .

(ه) ٢٥ جنيهاً سيارة النقل الثقيلة (سيارات النقل - الجرار - المقاطورة -

الأتوبيس - الوحدات المتحركة على عجل) .

٤ - احتساب هذا المقابل مرة واحدة .

٥ - يتم التطبيق على جميع البضائع عدا السلع التموينية والرسائل الواردة للقوات المسلحة .

مادة ثانية - تقوم الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط التخزين والمستودعات بتحصيل المقابل المحدد بالمادة السابقة بالنيابة عن الهيئة وتقسم الحصيلة بنسبة (٨٠٪) للهيئة ، (٢٠٪) للشركة .

مادة ثلاثة - تُزداد الفئات الواردة بالقرار بمعدل (٥٪) سنوياً في بداية كل عام مالي اعتباراً من العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ ، ولمدة خمسة أعوام يعاد بعدها النظر في استمرار معدلات الزيادة وقيمتها .

مادة رابعة - على الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار كل فيما يخصه .

مادة خامسة - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية ، ويُعمل به من تاريخ نشره .

رئيس مجلس إدارة الهيئة

لواء مهندس / هشام محمود أبو سنة